

شهادة سريان ترخيص مزاولة نشاط إنتاج طاقة كهربائية  
من الطاقة الشمسية بنظام تعريفة التغذية  
لعام ٢٠٢٢

ترخيص رقم  
(SFIT / 28)

بيانات المرخص له

الاسم : شركة فاس للطاقة المتجددة FIT1

رئيس مجلس إدارة الشركة : سلمان بن عبد العزيز بن فهد الحكير

اسم الممثل القانوني للشركة : المهندس / صبري عصافور

الشكل القانوني للشركة: شركة مساهمة مصرية

عنوان المقر الرئيسي للشركة : المكتب الإداري ( HC # ٧٥ ) بالمركز التجاري - مول العرب - ميدان جهينة  
٦ أكتوبر - الجيزة

رقم التأمين : ٠١١٢٢٤٤٧٧٧ / ٠١٠٩٦٨٤٠٧٣ / ٠٠٢٣٨٢٦٠٢٠٠ +٩٦٦١١٢٩٣٢٧٩٥

رقم الفاكس : ٠٢٣٨٢٦٠٤٠٠

البريد الإلكتروني : [sabri.asfour@fas-energy.com](mailto:sabri.asfour@fas-energy.com)

رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه : ٢٠١٥/٤/٢٣ في ٨٢١٨٦

بيانات عن النشاط المرخص به

اجمالي الطاقة المتوقعة إنتاجها في السنة الخامسة من الترخيص (مليون ك.و.س): ١٢٨,٤٦

مدة الترخيص : خمسة وعشرون عاماً تبدأ من ١٨/١١/٢٠١٩ حتى ١٨/١١/٢٠٤٤

مدة سريان الشهادة حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠

قررت لجنة إصدار شهادات سريان تصاريح / تراخيص الطاقة الكهربائية السنوية المشكلة بالجهاز برقم (٥٨) لسنة ٢٠٢١ في الاجتماع

الناسع للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٥ الموافقة على إصدار شهادة تجديد سريان الترخيص الممنوح لشركة

فاس للطاقة المتجددة FIT1 والتي تعمل بنظام تعريفة التغذية ضمن المرحلة الأولى لمدة عام يبدأ من نهاية تجديد سريان الترخيص

السابق على أن يتم الالتزام بالقواعد التنظيمية الصادرة من الجهاز في هذا الشأن

الرئيس التنفيذي

دكتور مهندس / محمد موسى عمران

٢٠٢٣

العماء وسعر البيع		البيانات الأساسية لمحطات الانتاج			
سعر البيع (قرش/ك.و.س)	العماء	تاريخ الانشاء	نوع المحطة	اجمالي القدرة الأسمية (م.و)	اسم المحطة
وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤٧ لعام ٢٠١٤	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	٢٠١٩	طاقة شمسية	٥٠	فاس للطاقة المتجددة FIT1



وفقاً للمادة رقم ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥  
يرجى العلم بأن أقصى موعد لتقديم كافة البيانات والمعلومات الفنية والمالية والمستندات الازمة لاستكمال إجراءات استصدار شهادة استمرار سريان الترخيص هو أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية للمرخص له، وفي حالة عدم التزام المرخص له بالمددة المشار إليها تزاد قيمة رسوم تجديد سريان الترخيص بنسبة ١% من قيمة هذه الرسوم عن كل شهر تأخير أو جزء منه، وبمراجعة عدم تجاوز الحد الأقصى لقيمة الرسوم المحددة في القانون.